

## تطوير سياسة الإفصاح وتداول المعلومات فى مصر

### مقدمة:

تعد البيانات والمعلومات الركيزة الأساسية لدعم صانعى ومتخذى القرار، سواء على المستوى الحكومى أو على مستوى قطاع الأعمال والمجتمع المدني كشركاء فى التنمية؛ لتحقيق التطور المنشود لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى بأن توفير البيانات والمعلومات ذات الجودة العالية لم يعد ضرورة فقط، وإنما أضحي أمراً تلقائياً فى ظل ما تفرضه المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية، خاصة بعد ما شهده العالم من تطور تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات. ومن ثم فقد أصبح من الطبيعى أن تقل سيطرة الدولة بأجهزتها الرسمية على مدى إنتاج وتدفق هذه المعلومات، بعدما تغير المفهوم التقليدى لدور الدولة بما يقتصر على تعظيم وتنظيم الاستفادة من تلك المعلومات والبيانات والحيلولة دون إساءة استخدامها بما يتعارض مع الصالح العام أو الخصوصية.

وتأتى هذه المبادرة بتقديم ورقة سياسات لتطوير سياسات الإفصاح والتداول والإنتاج للمعلومات والبيانات فى المجتمع المصرى استكمالاً لجهود الحزب فى تعزيز الشفافية، واتساقاً مع مبادئه الأساسية فى الحرص على حقوق المواطنة التى أقرها الحزب فى مؤتمره السنوى الأول فى سبتمبر ٢٠٠٣، والحرص على إزالة المعوقات التى تعترض طريق الممارسة الديمقراطية، وتأميناً لحق المواطن فى الحصول على المعلومات والبيانات الشاملة فى التوقيت المناسب بسهولة ويسر، وأيضاً تماشياً مع ما شهده العالم من تطور فى تجميع وفهرسة البيانات والمعلومات لتواكب ما تحقق فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

### أولاً: الرؤية والأهداف والمهام:

إن الدعوة إلى تطوير نظم المعلومات وزيادة كفاءة أدائها وتطوير سياسة الإفصاح والتداول وإنتاج البيانات والمعلومات، تأتى استناداً إلى أهمية أن يلاحق الإطار التشريعى والمؤسسى الذى يحكم هذه النظم- التطورات المتلاحقة على الصعيدين الوطنى أو العالمى، استجابة إلى احتياجات التنمية.

### أهداف تبنى سياسات الإفصاح وتداول المعلومات:

تهدف السياسة المقترحة إلى تحقيق ما يأتى:

- تأكيد حق المواطن فى الحصول على البيانات والمعلومات التى تتلاءم مع المنفعة العملية وتستجيب لاحتياجات التنمية فى ظل مجتمع المعرفة الذى نتطلع إليه، والذى يوظف المعلومات المتاحة فى تطوير نوعية الحياة ومستوى المعيشة.
- تيسير الإفصاح عن المعلومات والبيانات الصحيحة فى الوقت الملائم، بما ييسر متابعة القرارات، والسياسات المختلفة سواء للحكومة أو القطاع الخاص أو القطاع العام أو المجتمع المدنى.
- تعزيز جهود إزالة كافة القيود على حرية إنتاج وتدفق البيانات والمعلومات كأحد حقوق المواطن فى المعرفة، وبوصفها حق مكتسب وطريق لتوسيع المشاركة الفعالة من جانب المواطنين.

- تحقيق مبدأ الشفافية، بما يسمح بإتاحة أكبر قدر من المعلومات، ويحول دون احتكار جهة معينة للمعرفة والمعلومات، ويدعم مشاركة المجتمع المدني باعتباره ضمير الوطن، ونقطة التوازن بين الدولة والمجتمع.
- تأكيد الثقة فى البيانات والمعلومات بإتباع المعايير العالمية فى أساليب تجميع وتوفير المعلومات والبيانات لمجتمع المستفيدين، مع إيجاد نظام لمراقبة الجودة وتحديد المنهجيات المتغيرة والملائمة للقطاعات والنوعيات المختلفة من البيانات والمعلومات وأساليب تنمية العمل الإحصائي والمعلوماتي.
- تبني سياسة الإفصاح كمفهوم أساسى يحكم نشر وتداول المعلومات وأن يكون غير المفصح عنه هو الاستثناء، وذلك دون إخلال بالمحافظة على الخصوصية وسرية البيانات الشخصية.
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص للعمل فى تجميع وفهرسة البيانات، من خلال منحها تراخيص للعمل فى المحتوى المعلوماتي والإحصائي، بما يؤدي إلى جذب استثمارات خلق فرص عمل جديدة.

### الرؤية لدواعى الإفصاح وتداول وإنتاج المعلومات:

لقد انعكست التطورات فى أساليب جمع البيانات، ونظم معالجتها والتوصل من خلالها إلى إنتاج معلومات جديدة عالية الجودة، وفى آليات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، على تعريف نظم المعلومات، وعلى مضمون مكوناتها ومهامها المختلفة. ولعل من أهم وأبرز هذه التطورات ما يلي:

#### 1- تعدد المهام الرئيسية لنظم المعلومات

##### دعم متخذ القرار

إن قدرة مصر على الاستجابة لتحديات التنمية بشقيها السياسى والاقتصادى، وعلى المنافسة فى الأسواق العالمية وجذب الاستثمارات، مرهون بوجود بيانات تتسم بالشمول والدورية والجودة يسهل الوصول إليها دون تأخير. كما ترتبط تلك القدرة أيضاً بالتوظيف الأمثل للمهارات التكنولوجية والفنية فى تنظيم تلك البيانات وتحليلها واستقراء دلالتها لدعم صانعي ومتخذي القرار.

##### الحق فى المعرفة

إن حق المواطن فى المعرفة يعد تلبية للمبادئ العامة لحقوق الإنسان الأساسية المتضمنة فى الدستور المصرى، وكذلك فى الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر. كما أن ترسيخ حق المواطن فى المعرفة يعزز الشفافية ويوفر أهم آليات المحاسبة والمساءلة بما يتسق مع خطوات الإصلاح السياسى المبتغاة. ويعد هذا الحق استجابة لتحقيق التوجه نحو مجتمع المعرفة والذي نادى به السيد الرئيس لما له من أثر على تطوير وتحديث كافة أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى.

إن الشفافية، والتي تعني الإفصاح عن المصادر والإجراءات والمناهج المتبعة فى الحصول على البيانات والمعلومات المنشورة للكافة، تعد إحدى وسائل التوجه نحو اللامركزية والحكم الرشيد ليتمكن المواطن من التفسير الصحيح والربط بين المتغيرات الخاصة بالوضع الراهن، وصولاً إلى الحقيقة لتفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة والمشاركة فى التنمية.

## ٢- اتساع مجتمع المستفيدين وتغير طبيعة احتياجاتهم

إن تغير مفهوم التنمية ومتطلباتها من البيانات والمعلومات، واتجاه الدولة إلى نظام السوق الحر، فضلاً عن انفتاح الأسواق، وتحول الاقتصاد المصري إلى جزء من السوق العالمية في ظل عولمة الاقتصاد والسياسة، وعدم القدرة على الانعزال عن العالم، وجذب الاستثمارات الخارجية، ودخول أطراف جدد من القطاع الخاص والمجتمع المدني كشركاء في التنمية، وارتباط ذلك باستخدام الخبرات الفنية والمهنية المتخصصة، أدى إلى اتساع مجتمع المستفيدين من نظم المعلومات. كما أن نوعية البيانات التي تتطلبها تلك الأطراف قد تعدت المنظور الاقتصادي بمعناه الضيق إلى مجالات أكثر اتساعاً وشمولاً.

ولقد أدى تعدد المهام الرئيسية لنظم المعلومات واتساع مجتمع المستفيدين منه إلى النتائج الآتية:

- تشعب الاحتياجات من البيانات والمعلومات سواء من حيث نطاق التغطية، أو تفاصيلها وتوقيتها.
- ازدياد أهمية سهولة وسرعة تدفق المعلومات وارتباطها المباشر بالمنافسة الحرة ومنع الممارسات الضارة والاستغلال وتكافؤ الفرص في اقتصاديات السوق.
- الاعتماد على مشاركة وتعاون القطاع الخاص والمجتمع المدني كمصدر أساسي للحصول على تلك البيانات، وتناقص الأهمية النسبية للأجهزة التابعة للدولة كمصدر وحيد للبيانات والمعلومات.
- اتساع تعريف مجموعة المستفيدين من البيانات وعدم حصرها في أجهزة الدولة الرسمية.
- تزايد الطلب على تحقيق الاتساق بين المؤشرات المستخدمة والتحقق من معايير الجودة ومن التفسيرات السليمة للبيانات والمعلومات.
- ازدياد الحاجة إلى توسيع قاعدة الخبرات الإحصائية والفنية وتعظيم دورها في إنتاج وتفسير المعلومة وتنظيم عرضها واستخدامها في تحليل ودراسة بدائل القرار.
- زيادة الاتجاه نحو معايير دولية في مجال إنتاج وتداول ونشر البيانات والمعلومات التي تحكم ممارسات المشاركين في كافة مجالات الإنتاج، وتهتم هذه المعايير بصفة خاصة بمراعاة الجودة، والمصادقية والتوافر لهذه البيانات.

## المهام المطلوب إنجازها لتفعيل الإفصاح وتسهيل تبادل المعلومات:

### ١- تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لكي يلائم تغير المفهوم والمهام

يحتاج الإطار التشريعي الحالي للتطوير حتى يوفر ضمانات وقواعد حق المعرفة. ويستند نظام الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات الحالي إلى جهاز مركزي للإحصاء يعد المصدر الرئيسي للبيانات، يعتمد أساساً على الأجهزة الحكومية المختلفة في استيفاء تلك البيانات أو على أنشطة جمع البيانات الميدانية التي يتولاها هذا الجهاز. كما أن هذا الجهاز هو المرجعية الأولى في النشر وفي تداول البيانات.

ويتجه الإطار التشريعي إلى تقييد مشاركة الجهات المختلفة في جمع ونشر وتداول البيانات. وهناك أيضاً عدد من القرارات ما زال التشريع الحالي يحتويها؛ رغم أن الواقع الفعلي قد تجاوزها مثل سلطة الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء في إلزام الجهات الحكومية باستشارته عند شراء أو استخدام الحاسبات الإلكترونية وحزم البرامج الجاهزة.

ويحدد الإطار التشريعي والمؤسسي الحالي أدواراً مكملة لدور الجهاز المركزي للإحصاء، تستند إلى أهمية تنظيم البيانات وتداولها وتعميق الاستفادة منها من خلال القرارات الجمهورية،

بإنشاء مراكز المعلومات بالوزارات والهيئات العامة، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

## ٢- تطوير النظام الحالي لتناسب تغير الاحتياجات

يوجد برنامج محدد للجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء لتوفير عدد كبير من المؤشرات الإحصائية، سواء تلك المعتمدة على بيانات أجهزة الحكومة والجهات العامة أو ما يتم الحصول عليه من خلال التعدادات والمسوح المختلفة التي يجريها الجهاز بصفة دورية، كما تشارك جهات حكومية مثل "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء" في استكمال العديد من قواعد المعلومات لمواجهة أوجه النقص في المجالات القطاعية، وكذلك تقوم العديد من المراكز البحثية والجهات الأخرى بدراسات ميدانية، إلا أن الحاجة مازالت قائمة لمزيد من التطوير تواكباً مع التطورات الكبيرة الجارية على الصعيد الاقتصادي وأيضاً الاجتماعي وتلبية الاحتياجات المختلفة لمجتمع المستفيدين.

ويرتبط بذلك التطوير القيام بعدد من التعديلات الهامة لإحداث التوافق المطلوب بين المعلومة وبين المستفيدين، منها:

- إلزام الأجهزة المختلفة بتوفير البيانات بالتفاصيل اللازمة لحساب المؤشرات المعبرة وذات الدلالة، خاصة وأن الإطار التشريعي الحالي يسمح للجهاز المركزي للإحصاء بوضع المعايير التفصيلية التي يجب أن تلتزم بها الأجهزة المختلفة.
  - إيجاد نظم ومعايير تتيح لمجتمع المستفيدين استخدام البيانات الأساسية دون انتهاك الخصوصية، وذلك لتلبية الاحتياجات التفصيلية التي قد لا تتعرض لها التقارير المنشورة. كما أن تلك الإتاحة تساهم في تأكيد مصداقية البيانات والمعلومات وتشجع على الاستفادة من الخبرات الفنية في تقديم التحليلات المتعمقة.
  - تفعيل آلية واضحة يشارك فيها مجتمع المستخدمين، بتعريفه الواسع، في تحديد أولويات المسوح الميدانية التي يجريها الجهاز ودوريتها، ويتم من خلالها تشجيع وتنظيم مشاركة الجهات الأخرى، وفي توفير البيانات غير المدرجة في خطة الجهاز.
- ومن الملاحظ أن الإطار التشريعي الحالي المستند إلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٢ يسمح للجهاز بوجود هيئة فنية تتولى تحديد أولويات الخطة مع الجهات والأجهزة الأخرى، وكذلك الاستعانة بالهيئات الخاصة في هذا الصدد، ومع ذلك فإن هذا الإطار لا يتضمن ضرورة تمثيل القطاع الخاص والمجتمع المدني في تلك الهيئة، كما أن تشكيل تلك الهيئة حالياً لا يعكس أهمية هذا التمثيل ولا يتضمن آلية واضحة لإتاحة تلك الخطط لجمهور المستفيدين والاستماع إلى آرائهم بشأنها.

## ٣- تأكيد المصداقية للبيانات والمؤشرات المنشورة

ما زال الواقع المصري يشهد ظاهرة تعدد الأرقام عن البيان الواحد، مما يضعف من مصداقية البيان المتاح في الإحصاءات الرسمية من قبل الباحثين والمجتمع المدني، بل ومن جانب الجهات الدولية أيضاً. كما يوجد أيضاً في بعض الحالات تضارب في المعلومات التي تصدرها الجهات الحكومية المختلفة وهو الأمر الذي أدى إلى صدور قرار رئيس مجلس الوزراء سنة ٢٠٠١ بإنشاء اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات على مستوى الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة.

ويرجع جزء من هذا التعدد في البيان وما قد يلاحظ من تضارب في المعلومات إلى وجود تعريفات مختلفة لنفس الظاهرة بما يحدث بعض اللبس بين جمهور المستخدمين، إلا هناك أسباب أخرى متعددة وراء ذلك منها:

- قيام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتبني بيانات مقدمي الخدمة، باعتبارها البيانات الرسمية للدولة دون وجود آلية مستقلة للتأكد من جودتها. كما لا يتم تعريض تلك البيانات إلى تحليل مقارنة مع المصادر البديلة للبيانات التي يثبت توافقها مع معايير الجودة.
- ضعف النظم والبرامج الخاصة بإدارة الجودة ومراجعة المنهجيات و التعريفات وتنقيتها من العناصر التي تخفف من جودتها وملاءمتها.
- عدم وضوح أو ذكر المنهجية المستخدمة في تقدير العديد من المؤشرات.

### ثانياً: الجهود العالمية وتجارب الدول الأخرى

تتبنى العديد من الدول قانون خاص لحرية الإفصاح وتداول المعلومات، وتوجد حالياً أكثر من (٥٠) دولة متقدمة ونامية طبقت هذا القانون و(٣٠) دولة أخرى في صدد إصداره. ويعنى قانون حرية تداول المعلومات أساساً بقدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والبيانات من المؤسسات الحكومية والإطلاع على السجلات ذات الصلة. وتشمل كلمة الأفراد هنا المواطنين والمقيمين، كما تسمح بعض الدول لأي فرد في العالم بالحصول على المعلومات، ولا يشترط أن يقدم الشخص سبباً للحصول على المعلومات. كما يؤكد القانون عادة على ضرورة وجود قواعد واضحة للمدة الزمنية والرسوم المطلوبة لاستجابة الجهات الحكومية لطلبات الحصول على البيانات.

ولقد توسعت بعض الدول في حرية الحصول على المعلومات لتشمل حق الحصول على المعلومات والبيانات من المنظمات غير الحكومية والشركات التي يشارك فيها مال عام أو تقوم بتنفيذ مشاريع عامة، ففي جنوب أفريقيا يشمل القانون الحصول على المعلومات من مؤسسات القطاع الخاص إذا كان ضرورياً لمصلحة عامة. وتوجد في بعض الدول طرق مختلفة للشكوى من عدم تنفيذ القانون، وتتراوح مستويات الشكوى من الشكوى لجهة أعلى أو إلى المحكمة في داخل الدولة أو الشكوى إلى جهات دولية.

كما اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ مجموعة من المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الإحصاءات الرسمية، والتي ترتبط أساساً بالنظر إليها باعتبارها أحد حقوق الإنسان الأساسية التي تتطلب: تأكيد الشفافية، الحق في المعرفة، المصادقية والثقة. وتشمل تلك الممارسات: تمثيل واستطلاع آراء المستخدمين، توثيق الجهات التي لها حق الإطلاع على البيانات قبل نشرها للعامة وحدود سلطات تلك الجهات.

كما وضع صندوق النقد الدولي معياراً من مستويين أحدهما معيار عام صدر وثيقته في يناير ١٩٩٨ ليكون المرجع الأساسي لماهية النظام العام وكيفية تنفيذه لتسترشد به جميع البلدان الأعضاء بشأن تحسين نوعية البيانات والمعلومات التي يتم إنتاجها ونشرها بكاملها من خلال خطط لتطوير النظم الإحصائية كأداة لتعزيز الشفافية. والمستوى الثاني معيار خاص يتوجه لإلزام الدول الأعضاء التي ترغب في النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية أو تسعى للنفاذ إليها بتقديم البيانات الاقتصادية والمالية طبقاً لمبادئ محددة أقرتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في مارس ١٩٩٦، حيث يدعم الصندوق تلك الجهود عن طريق تقديم المساعدات الفنية وحفز مصادر أخرى على تقديم المساعدة.

وتختلف تجارب الدول في التعامل مع تنظيم حق جمع ونشر البيانات. ففي حين مازال تعامل بعض الدول خاصة الدول العربية مع البيانات والمعلومات يخضع لقيود متعددة، فإن جميع الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية تتفهم أن طبيعة العصر وثورة المعلومات تجعل من عدم

وجود المعلومات مصدر خطر للأمن القومي وعائق عن التقدم. وبالتالي فإن تلك الدول لا تتطلب إذن مسبق لقيام أى طرف بجمع المعلومات سواء جهات أو أفراد ولكن تضع معايير يجب الالتزام بها قبل إجراء الدراسات.

وتتوجه تلك المعايير إلى حماية الحق فى الخصوصية والإجابة عن علم. كما تتوجه تلك المعايير نحو تحقيق كفاءة استخدام الموارد العامة وعدم الإثقال على المواطنين باستمارات مطولة أو سبق جمعها. كما تشترط بعض الدول التنسيق مع الخطط الوطنية أو إيداع شريط البيانات والمنهجية المستخدمة فى قاعدة بيانات وطنية متاحة للعامة. ويقع عبء التحقق من توفر تلك المعايير عادة على الجهات والأفراد القانمين بجمع البيانات من خلال وجود رقابة داخلية بالمؤسسات، واشتراط حمل بطاقات تعريفية للأفراد.

### ثالثاً: جهود حكومة الحزب نحو تحقيق الإفصاح وإتاحة البيانات والمعلومات

تتمثل أهم الخطى التى انتهجتها الدولة لضمان المزيد من الإفصاح وتداول المعلومات والبيانات فى الآتى:

- التوسع فى إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة، مع تحديد اختصاصاتها بالنشر وإتاحة البيانات والمعلومات.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء لجنة لمراجعة وتدقيق البيانات والمعلومات على مستوى جمهورية مصر العربية، تختص بإعادة الثقة وإزالة أسباب التناقض والتضارب والارتقاء بالجودة ووضع الأسس والمعايير القياسية. وقد أعدت اللجنة دليلاً للبيانات والمعلومات بتحديد مصادرها وتعريفها.
- يتبنى الحزب سعى حكومته لدخول مصر ضمن المعيار العام للإفصاح الذى تم إعداده بواسطة اللجنة التابعة لمجلس محافظى صندوق النقد الدولى، والذى يساعد الدول على تطوير نظمها الإحصائية لتعزيز الشفافية. وتتجه الحكومة فى الفترة الحالية للدخول فى المعيار الخاص الذى تم إعداده بواسطة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولى عام ١٩٩٧، حيث تولت وزارة التخطيط العمل كمنسق قطرى ومسئول اتصال مع خبراء صندوق النقد الدولى فى يوليو ٢٠٠٠ لتحقيق مجموعة من المبادئ الرئيسية للبيانات والمعلومات. ويجرى حالياً استيفاء كافة المبادئ بتعاون وزارة التخطيط من خلال لجنة قومية متخصصة من الجهات الحكومية المعنية مع خبراء صندوق النقد الدولى فى مشروع "داتا".
- الدخول فى مشروعات الترابط بين الوزارات لتحقيق تبادل البيانات والمعلومات واستخدام البريد الإلكتروني، كما قامت الحكومة بتبنى تنفيذ الحكومة الإلكترونية لتوفير الخدمات والمعلومات على شبكة الإنترنت.

### رابعاً: الإجراءات:

تفرض التطورات الحديثة فى مجال الإفصاح وتداول المعلومات تبنى إطار جديد يتعامل مع إتاحة البيانات والمعلومات ذات الجودة العالية كحق أساسى لقاعدة واسعة من المستفيدين، ويعتبر حجب المعلومة هى الاستثناء الذى يتطلب التحديد الدقيق لاعتبارات، ويستهدف تشجيع أدوار شركاء التنمية فى إنتاج واستخدام تلك البيانات والمعلومات، ويحقق التوازن بين الحقوق والمسئوليات واعتبارات الأمن القومي من خلال منظومة تفصيلية ذات معايير تتسم بالوضوح والشفافية.

ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات بشأن تداول المعلومات لتصبح خطوة إيجابية على طريق التغيير والتحديث وخلق مزيد من المرونة في مجال المعلومات والبيانات، وإتاحتها على المستوى القومي، وتشتمل تلك الالتزامات على ما يلي:

- تطوير المناخ التشريعي لتنظيم وتداول البيانات والمعلومات، بما يحقق الثقة في المعاملات والتداول والتنظيم، عن طريق تبني تشريع خاص بالإفصاح وتداول المعلومات، يتضمن كافة القرارات ذات الصلة في إطار قانونى موحد، ويتغلب على الانقسام الموجود بين القوانين والقرارات مختلفة المستويات، ويعمل على مواكبة القوانين والمتطلبات العالمية.

وقد أعد الحزب مشروع قانون انتهى من صياغته ويسعى لمناقشته بشكل موسع مع ممثلى المجتمع المدنى وقطاع الأعمال والباحثين، وتتبع فلسفة مشروع القانون من المبادئ والأسس الآتية:

- تأكيد حق كل شخص فى الحصول على البيانات والمعلومات بحيث يصبح الإفصاح هو الأساس وغير المفصح عنه هو الاستثناء. كما يمنح كذلك أحقية للجهات الخاصة كاتحاد الصناعات والغرف التجارية فى نشر البيانات والمعلومات دون خشية من مغبة المسائلة القانونية.

- الأخذ بنظام اللامركزية فى توفير البيانات والمعلومات بدلا من نظام المركزية للنشر القائم حاليا، يحقق انسياب البيانات والمعلومات فى سهولة ويسر ودون تأخير زمنى.

- وضع آلية منظمة للحصول على البيان أو المعلومة، ونوعية ما يفصح عنه وما يستثنى من الإفصاح، والمسئول المخاطب بالجهة، وكذلك أسلوب العمل فى حالة عدم الإفصاح أو البيانات غير السليمة أو فترات تأخير الحصول على البيان أو المعلومة.

- كما يتبنى الحزب الإجراءات التى تتخذها الحكومة لتنظيم مجتمع نشر المعلومات وترابطه ومنع تضارب واختلاف الأرقام بين الجهات المختلفة وذلك عن طريق ما يأتى:

- تحديد الجهة المختصة بمتابعة معايير الجودة الشاملة للنشر وحقوق نشر البيانات والمعلومات وآلية العمل بالقانون وأسلوب التحكيم فى حالة عدم الإفصاح أو التأخير أو الدقة أو نشر بيانات لا يسمح بها القانون .

- التأكيد على عدم استخدام البيانات والمعلومات لغير الغرض الذى تم من أجله التجميع، أو الاعتداء على المعلومات والبيانات المتعلقة بالأفراد أو الحرية الشخصية دون موافقة مسبقة.

- تنظيم وتشجيع القطاع الخاص للعمل فى تجميع وفهرسة البيانات والمعلومات. وذلك من خلال ما يأتى:

- تيسير إنشاء الشركات المتخصصة لمعالجة البيانات الخام وتحويلها إلى مرشد لاتخاذ القرار وضمان قدرة تلك الشركات على الحصول على شرائط البيانات الخام اللازمة لها.

- تعظيم الاستفادة من نتائج المسوح التى تجريها الجهات المتعددة وتبلى معايير الجودة من خلال تنظيم إتاحتها فى قاعدة بيانات وطنية متاحة للاستخدام العام.

- التنسيق وتحقيق التكامل بين الجهود المختلفة وتشجيع كفاءة استخدام البيانات المتوفرة.

- تنسيق التعاون بين الجهات الحكومية وترابطها فى مجال البيانات والمعلومات، بما يضمن ترشيد نفقات الحصول على البيانات، ويزيد من جودة البيانات المتوفرة، ويقلل فرص التضارب بينها.

- اتخاذ السبل الكفيلة بتحقيق أمن المعلومات والحماية بما يحقق سرية البيانات الشخصية.
- إنشاء لجنة عليا من الخبراء تتمتع بالاستقلالية والحيادية تقوم بالمراجعة الدورية للإحصاءات المنشورة وإبداء الرأي العلمي في حرفيتها واستيفائها لمعايير الجودة، وتحقق الاتساق المطلوب وتشكل المرجعية في تفسير التضارب.
- ولضمان فاعلية هذه الإجراءات وفاعلية تطبيق التشريع المقترح فإن الحزب الوطنى الديمقراطى يؤكد على أهمية تنمية الموارد البشرية والوعى الإحصائى بإعداد برامج لرفع المهارات الفنية والإدارية للعاملين فى مجال الإحصاء والبيانات والمعلومات.